UN LIBRARY
JAN 14 1991
UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٤١
المعقودة يوم الثلاثاء
١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
١١ الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الحادية والأربعين

الرئيس : السيد باباداتوس (اليونان)
بعد ذلك : السيد أمزيان (المغرب)

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند ٧٩ من جدول الأعمال : التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

البند ٨٠ من جدول الأعمال : مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (تابع)

البند ٨١ من جدول الأعمال : حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.2/45/SR.41
3 January 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب - ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-57076 ٢٣٧٣ش(٩٠)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

تنظيم الأعمال

١ - الرئيس : قال إنه تلقى طلبا من منظمة غير حكومية ، الاتحاد اللوثري العالمي ، لتوجيه خطاب الى اللجنة في إطار مجموعة البنود ٧٩ و ٨٠ و ٨١ من جدول الأعمال ، بالنيابة عن مؤتمر المنظمات غير الحكومية ، ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وقد ناقش المسألة مع المكتب ، الذي رأى أنه سيكون من المقبول ، على أساس استثنائي وبدون أن يشكل ذلك سابقة ، السماح بأن توجه هذه المنظمة غير الحكومية خطابا الى اللجنة في جلستها الحادية والاربعين . وإذا لم يسمع أي اعتراض ، فسيعتبر أن اللجنة قد وافقت على هذا الاقتراح .

٢ - وقد تقرر ذلك .

البند ٧٩ من جدول الأعمال : التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/45/25 و A/45/663 و A/45/666)

البند ٨٠ من جدول الأعمال : مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (تابع) (A/45/46 و A/45/177 و A/45/303 و A/45/313 و A/45/336-S/21385 و A/45/345 و A/45/361 و A/45/584 و A/45/598-S/21854 و A/45/666)

البند ٨١ من جدول الأعمال : حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع) (A/45/177 و A/45/303 و A/45/361 و A/45/598 S/21854 و A/45/666 و A/45/696 و Add.1)

٣ - السيد سيزاكي (اليابان) : أشار الى تقرير مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن أعمال دورته الاستثنائية الثانية (A/45/25) ، وقال إن وفده قد سره أن اقتراح اليابان بتقديم الدعم الى برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإنشاء مركز لتوفير قاعدة بيانات للمعلومات التقنية ، وتقديم خدمات تدريبية واستشارية ، قد لقي ترحيبا من وفود عديدة والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .

٤ - وانتقل الى البند ٨٠ من جدول الأعمال ، فقال إنه مما يبعث على الرضاء أن اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية قد اضطلعت بدور تنسيقي للأنشطة ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بقضايا الغابات التي تناولتها من قبل

(السيد سيزاكي ، اليابان)

منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو) ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، والمنظمة الدولية للاخشاب المدارية في إطار ولاياتها المنفصلة ومع المخاطرة بوجود بعض الازدواج . ويتعين استمرار مناقشة قضية الحراجة في اللجنة التحضيرية إذا كان يراد تحقيق نتيجة ايجابية ، وتود اليابان أن تشارك بصورة أكثر فعالية في هذه المناقشة .

٥ - وأضاف قائلا إن الجلسة الموضوعية الاولى للجنة التحضيرية كانت مثمرة ، ولكن بهدف تنفيذ قراراتها وتحضير ناتج المؤتمر في الوقت المحدود المتوفر ، فإنه من المهم استخدام نتائج الجهود الدولية الجارية لحماية البيئة استخداما كاملا . وبالرغم من أن عددا كبيرا من القضايا سيثار حتما خلال العملية التحضيرية ، فإن التركيز ينبغي أن يكون على ايجاد حلول عملية لمشاكل محددة وعلى إنشاء الفريق العامل الثالث في أقرب وقت ممكن . وستكون نقطة الانطلاق هي تلك الصلاحيات التي يمكن التوصل الى اتفاق بشأنها في البداية ، والتي يمكن اضافة صلاحيات أخرى اليها ، إذا استلزم الامر ذلك .

٦ - وانتقل الى البند ٨١ من جدول الاعمال ، فقال إن الاحترار العالمي يشكل تهديدا خطيرا ، ولذلك فقد رحبت حكومته بالتقرير التقييمي الاول للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والإعلان الوزاري لمؤتمر المناخ العالمي الثاني . وبهدف ضبط انبعاثات ثاني اكسيد الكربون فإنه من الجوهري تحديد أهداف وأيضا وضع خطة قائمة على اساس تدابير محددة . وتفخر اليابان بأن لديها أعلى معدل لكفاءة الطاقة بالنسبة لاي بلد صناعي كبير ، وأدنى نسبة لانبعاثات ثاني اكسيد الكربون للناتج المحلي الاجمالي : ففي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ وضعت خطة عمل لوقف الاحترار العالمي ، محددة عام ٢٠٠٠ كهدف لتثبيت هذه الانبعاثات عند المعدل الحالي لكل فرد وإصدار الامر باتخاذ اجراءات لتثبيت الانبعاثات الاجمالية لثاني اكسيد الكربون ابتداء من عام ٢٠٠٠ وما بعده عند مستواها في عام ١٩٩٠ تقريبا بواسطة التكنولوجيات المبتكرة ، مثل تلك المتعلقة بالهيدروجين الشمسي . وهناك عنصر هام في خطة العمل هو تعزيز التعاون الدولي ، أي بتمديد المساعدة الانمائية الرسمية وعمليات نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية .

٧ - وأضاف قائلا إن وفده يعتقد بأنه ينبغي ان تكون الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ معدة للتوقيع في حزيران/يونيه ١٩٩٢ وقد اقترح استكمال إعداد بروتوكول تنفيذي بشأن تغير المناخ في هذا التاريخ ، ولكن إذا اريد أن يكون البروتوكول

(السيد سيزاكي ، اليابان)

واقعيا وفعالا حقا ، فإنه قد لا يكون من المثمر تحديد موعد نهائي في الوقت الحالي . وقد أخذت حكومتي بهذا الرأي أيضا في اجتماع قمة هيوستون لحكومات البلدان الصناعية الرئيسية السبعة .

٨ - واسترسل قائلا إن اليابان قد أيدت أيضا صياغة برنامج شامل طويل الأجل ، الذي يمكن تسميته ب "الأرض الجديدة ٢١" ، وسيكون الهدف منه هو خفض انبعاثات غازات الدفيئة عن طريق التعاون الدولي وكفالة أن يبرأ الكوكب الأرضي خلال الـ ١٠٠ سنة الـ التالية من مشاكله البيئية الراهنة . وستكون الفتوحات التكنولوجية حاسمة بالنسبة لنجاح مثل هذا البرنامج ، لأن التدابير ستتخذ في اطار من المشاركة العالمية ، مثل تعزيز كفاءة الطاقة ، وإعادة التحريج ، والتنمية الواسعة النطاق ، واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . وشدد على أهمية تنفيذ هذه السياسات الشاملة والطويلة الأجل بالتوازي مع التدابير القصيرة الأجل ، وحث جميع البلدان على الانضمام الى المسعى الكبير .

٩ - وفيما يتعلق بصيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة ، قال إن حكومتي ، وهي أحد المؤيدين الرئيسيين لقرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٥ ، تميل أساسا الى الرأي القائل بأن صيد السمك بالشباك العائمة في أعالي البحار يتمشى مع المحافظة على الموارد إذا ما تم اتخاذ التدابير المناسبة للمحافظة والتنظيم . ولذلك جعلت نظام اجراءات الصيد بالنسبة لمواطنيها أكثر صرامة وبذلت جهودا أكبر للتعاون مع البلدان المعنية في جمع واقتسام البيانات العلمية الموثوق بها إحصائيا ، مع إيلاء الاحترام الواجب للأحكام ذات الصلة من القرار ٤٤/٢٢٥ . ونفذ برنامج محسن للمراقبة العلمية ، وضعته بصورة مشتركة اليابان وكندا والولايات المتحدة ، على سطح سفن صيد السمك اليابانية .

١٠ - واستطرد قائلا إن تقرير الأمين العام بشأن الموضوع (A/45/663) كان محاولة مفيدة لجمع كل المعلومات المتوفرة ، ولكنه فشل في تقديم استعراض عام شامل للتدابير التي اتخذت بالفعل ، أو التي هي على وشك ان تتخذ ، من أجل المحافظة على الموارد البحرية الحية ذات الصلة بهذا النهج في صيد السمك وتنظيمها ، على الرغم من الاشارة إليها عرضا في فروعه المختلفة . ومن المهم للغاية استعراض حالة المحافظة والتنظيم ككل ، بغية اقتراح الوجهة التي ينبغي ان تتخذها هذه التدابير في الأجل الطويل .

(السيد سيزاكي ، اليابان)

١١ - ومضى قائلا إن التقرير لم يورد ، علاوة على ذلك ، أي اشارة الى العِوَل النسبي للبيانات المختلفة المستمدة من التقارير المقدمة طوعا الى الامين العام . وفي حين أن وفده يسلم بأن هذه البيانات التي يمكن الاعتماد عليها غير متوفرة بعد ، فإنه يشعر بأن التقرير كان يمكنه عرض أي بيانات أيا كانت بطريقة ذات معنى أكبر ، وعلى سبيل المثال ، كما في حالة نتائج برنامج المراقبين لعام ١٩٨٩ الذي نفذته بصورة مشتركة اليابان وكندا والولايات المتحدة ، والمشار اليه في الفقرة ٩٦ من التقرير . وفي هذا الصدد ، فإن وفده يساوره الشك أساسا فيما يتعلق بعِوَل وفائدة الجهود الماضية لجمع البيانات المتعلقة بطريقة صيد السمك هذه . وعلى سبيل المثال ، فهو يرفض الحجة القائلة بوجوب تطبيق المعلومات الواردة عن عمليات الصيد بالشباك العائمة في المياه الساحلية بدون تمييز على العمليات في أعالي البحار . ولذلك فهو يعتبر أن بعض البيانات المستشهد بها ، مثل معدل اعتراض الشدييات البحرية في الفقرة ٦١ ، باعتبارها تافهة بل ومضللة . وفي ضوء الطبيعة الوقتية لتلك البيانات ، فإن البرنامج المشترك للمراقبة العلمية الجاري تنفيذه يعتبر ذا أهمية حيوية .

١٢ - وقال إن استخدام المعلومات ذات العِوَل المختلف بدون تمييز قد نتج عنه حالات عدم اتساق في التقرير . والفقرات ٥٨ و ٨٨ و ٩٦ و ٩٨ تحتوي على معلومات متضاربة وتود حكومتي أن توضح أن صيد السلمون بالاشتراك بواسطة سفن صيد سمك اليابانية بالشباك العائمة قدر بأنه تافه من الناحية الاحصائية .

١٣ - ومضى قائلا إن الاشارات الى التدابير المختلفة المتخذة لتنظيم هذا النهج في صيد السمك تعد مرضية . وتتماشى البيانات الواردة في الفقرات ٧٤ و ٨٩ و ٩٠ مع موقف حكومتي فيما يتعلق بصيد السمك بالشباك العائمة . وينطبق المبدأ العام ، القائل بأن مراقبة صيد السمك وإنفاذ التدابير التنظيمية هي الوسائل الاساسية للابقاء على الموارد عند مستوى للغلة قابل للإستمرار ، بالتساوي على صيد السمك بالشباك العائمة وأيضا على صيد الشدييات البحرية بالشراك . ويتعين مراقبة صيد السمك بالشباك العائمة بحيث انه عندما لا يمكن تجنب الصيد بالشراك ، فيتم إبقاؤه عند معدل مقبول .

١٤ - وقال إن التقرير يحتوي أيضا على عدد كبير من الاخطاء المتعلقة بالوقائع والأوصاف المضللة . والبيان الوارد في الفقرة ٨٣ بأن اليابان تحظر استخدام الشباك العائمة الكبيرة داخل منطقة الـ ٢٠٠ ميل غير صحيح : فصيد السمك بالشباك العائمة الكبيرة مصرح به بالنسبة للبكورة . والبيان الوارد في الفقرتين ١٣٣ و ١٣٩ بأن

(السيد سيزاكي ، اليابان)

اليابان قد اتخذت تدابير لحظر صيد السمك بالشباك العائمة الكبيرة في المحيطين الهندي والاطلنطي مضللة لانها تنطوي على أن اليابان قد أوقفت هذه العمليات ، في حين أنه لم تكن هناك على الإطلاق أي عمليات يابانية من هذا النوع في تلك المناطق . والفقرة ٣٥ هي أيضا مضللة للغاية لأن القرار المشار اليه فيها لا يتعلق أساسا بصيد السمك بالشباك العائمة ، ولكن بصيد أسماك التونة الصفراء المرافقة الدرافيل بشباك الصيد الضخمة ، وهي وسيلة تستخدم أساسا في امريكا الشمالية وأجزاء من أمريكا الجنوبية ، وليس في اليابان .

١٥ - ومضى قائلا إن حكومته قد أكدت بصفة متكررة أهمية مناقشة قضية صيد السمك بالشباك العائمة على أساس علمي . ويفتقر هذا التقرير الى البيانات الموثوق بها إحصائيا وخلص بناء على ذلك الى أنه ليس في الإمكان في الوقت الحالي تقديم تحليل علمي سليم لقضايا هامة عديدة تتعلق بهذا الموضوع . ويمكن توقع أن توفر برامج البحوث العلمية التي تجريها اليابان سواء بمفردها أو بالاشتراك مع كندا والولايات المتحدة أساسا لاتخاذ تدابير فعالة للمحافظة والتنظيم ، وفقا للفقرات ٢ و ٣ و ٤ (أ) من القرار ٤٤/٢٢٥ .

١٦ - السيد ساردنبرغ (البرازيل) : قال إن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ قد يدلل على أنه أهم اجتماع دولي في القرن العشرين . وأعرب عن أمله في أن تؤيد الجمعية العامة توصية اللجنة التحضيرية بأن يتم تمثيل الدول في المؤتمر على مستوى رؤساء الدول والحكومات . وستوفر البرازيل ، البلد المضيف ، جميع التسهيلات الضرورية لأعمال المؤتمر .

١٧ - وأردف قائلا إن الحماية البيئية تنطوي على إعادة تفكير جوهري في التنمية ويتعين أن تسعى الى إزالة عمليات سوء الاستخدام في أسلوب حياة المجتمع الصناعي . وفي حين أن قوى السوق في البلدان الصناعية قد توفر زخما كافيا نحو بيئة أفضل ، فإنها يمكن أن تتسبب في المجتمعات الاقل غنى في إلحاق ضرر شديد بالبيئة وحتى تدميرها ولذلك يتعين أن يكون معنى التعاون الدولي أكثر من مجرد تقديم مساعدة تقليدية الى البلدان النامية .

١٨ - واستطرد قائلا إنه ينبغي عدم النظر الى التحديات البيئية بصورة خالصة من منظور تقني أو علمي : فالبيئة مرتبطة بكل جانب من الحياة الاقتصادية المعاصرة تقريبا . وربما يكون عدم توفر الادلة العلمية المقنعة بشأن آثار بعض الانشطة أو

(السيد ساردنبرغ ، البرازيل)

الظواهر هو أفضل حجة لصالح العمل المتضافر لتحقيق نمط للتنمية أكثر كفاءة . وهذا صحيح على وجه الخصوص فيما يتعلق بتغير المناخ . وكانت أكثر النتائج إثارة للدهشة التي توصل اليها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ، وأيضا بواسطة جزء كبير من الرأي العام ، هو أن القرارات المطلوبة لا يمكن تأجيلها .

١٩ - واسترسل قائلا إنه من المتوقع أن تبدأ الجمعية العامة في دورتها الحالية عملية تفاوض تتعلق باتفاقية اطارية بشأن المناخ . ولا ينبغي إهدار أي جهد يرمي الى قيام عدد كبير من البلدان باعتماد وتوقيع هذه الاتفاقية في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ . ويمكن جعل تغير المناخ قضية عالمية فقط عن طريق المشاركة الكاملة لجميع البلدان في المفاوضات . وينبغي أن تعتمد عملية التفاوض على اسهامات مجموعة كاملة من وكالات الأمم المتحدة العلمية والاقتصادية . وينبغي أن تخدم أمانة مخصصة مستقلة آلية التفاوض ، بمساعدة الوكالات المتخصصة .

٢٠ - ومضى قائلا إنه يتعين أن تكون الاتفاقية الإطارية قوية بما فيه الكفاية بحيث تكون ليس فقط مفيدة ولكن أيضا مرنة : فيتعين أن تشمل قضايا عديدة ، ابتداء من تعديل الانبعاثات الى الحد منها ، ومن التكنولوجيا وعمليات نقل الموارد الى تنسيق برنامج بحوث عالمي . وستُجرى المفاوضات في اطار فهم علمي سريع التطور وضغط متزايد على البلدان النامية فيما يتعلق بالحاجة الى تدابير لمنع تغير المناخ . وتتحمل جميع البلدان مسؤولية مشتركة ، رغم أنها مختلفة ، فيما يتعلق بأسباب تغير المناخ والاستراتيجيات المطلوبة للاستجابة له . وينبغي أن تكون المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية الاطارية مرتبطة بصورة وثيقة بأعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر المعني بالبيئة والتنمية .

٢١ - وقال إنه ينبغي أن تحدد المبادئ الواردة في القرار ٤٤/٢٣٨ مواقف المجتمع الدولي إزاء قضايا بيئية محددة . ولا ينبغي أن تثير الأزمة التي تؤثر على البيئة التشاؤم ، ولكن ينبغي أن ينظر اليها على انها مرحلة في التاريخ من المطلوب فيها حدوث تغير حاسم في الاتجاه .

٢٢ - السيد مايكوك (بربادوس) : قال إنه يتعين في السنوات المقبلة النظر الى سنة ١٩٩٠ باعتبارها سنة حاسمة في معالجة القضايا البيئية . ويعد كل من الدورة الاستثنائية الثانية لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والدورة الموضوعية الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر المعني بالبيئة والتنمية ، ومؤتمر المناخ العالمي

(السيد مايكوك ، بربادوس)

الثاني مجرد مراحل على الطريق الطويل الموصل الى عام ١٩٩٢ وما بعده . وقد بدأ اجتماع اللجنة التحضيرية في نيروبي بعزم الاعمال التحضيرية لمؤتمر عام ١٩٩٢ . وبينما أنجز هذا الاجتماع كل ما يمكنه إنجازه في الوقت الحالي ، فإن الاعمال المقبلة يتعين أن تهدف الى تحطيم بعض القوالب التقليدية : فيتعين أن تصل الوفود الى اللجنة التحضيرية وهي على استعداد لمعالجة القضية الاساسية وهي كيف يتم إدماج الاهتمامات البيئية بالكامل في التخطيط الإنمائي . وينبغي إيلاء اهتمام أكبر بدور تقييم الاثر البيئي وبإجراءات معالجة عمليات إساءة الاستخدام في الماضي . ويتعين ضمان وصول البلدان النامية الى الموارد المالية الجديدة والإضافية بشروط ميسرة ، فضلا عن التكنولوجيا والخبرة السليمة بيئيا .

٣٣ - وأضاف قائلا إن الاجتماع المتعلق بخطة العمل بشأن البيئة لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، الذي دعت الى عقده حكومة ترينيداد وتوباغو في بورت - أوف - سبين يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، قد عكس تعميم جميع الدول في هذه المنطقة على اعتماد أنماط للتنمية أكثر قابلية للاستمرار . واشتملت الخطة على تحليل للاهتمامات البيئية للمنطقة ، وللعقبات التي تحول دون اتخاذ إجراءات علاجية . وحددت برنامجا للعمل على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي ، وتتطلع بربادوس والدول الإقليمية الاخرى الى المجتمع الدولي من أجل الحصول على الدعم اللازم لتنفيذ الخطة .

٣٤ - واسترسل قائلا إن قرار اللجنة التحضيرية بإنشاء صندوق للتبرعات لمساعدة البلدان النامية في المشاركة في العملية التحضيرية كان بمثابة إشارة من المجتمع الدولي على الالتزام بكفالة المشاركة العالمية في عملية ذات أهمية أساسية تتعلق بإعادة تشكيل الحياة على الكوكب الارضي . بيد أنه أعرب عن أسفه لأن التبرعات للصندوق كانت أدنى من المستوى المتوقع ، وأعرب عن شقته في أن يصبح في الإمكان عاجلا تمديد المساعدة الى جميع البلدان النامية .

٣٥ - ومضى قائلا إن المنظمات غير الحكومية يمكنها أن تسهم مساهمة هامة عن طريق ضمان المشاركة الجماهيرية الواسعة في جهود اللجنة التحضيرية . وينبغي لذلك أن توافق الجمعية العامة على ترتيبات أطول أجلا لتيسير إمكانية مشاركة المنظمات غير الحكومية المهتمة والمختصة في التحضيرات من أجل المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية .

(السيد مايكوك ، بربادوس)

٢٦ - وأعرب عن قلق بربادوس إزاء الخطر الذي يفرضه على البيئة الصيد بالشباك البحرية العائمة الكبيرة ، وذكر أن هذا القلق قد زاد في أعقاب الانباء التي تشير الى أن بعض أعضاء المجتمع الدولي قد يسعون بنشاط الى توسيع نطاق عمليات الصيد بالشباك البحرية العائمة الكبيرة ليشمل مناطق أخرى من بينها شمال الاطلسي . وأضاف أن هذا العمل يشكل انتهاكا لروح ونص قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٥ وأن وفده يدعو الى اتخاذ تدابير فورية لضمان الامتثال لاحكام هذا القرار .

٢٧ - ومضى قائلا إن احتمال الاحترار العالمي يؤثر مباشرة على تنمية وبقاء البلدان الجزرية الصغيرة مثل بربادوس . وذكر أن هذه البلدان ستكون من بين أول البلدان التي ستعاني من آثار ارتفاع مستوى سطح البحر ؛ وأن الأمواج المدّية التي تحدث بالفعل بقوة متزايدة قد تكون في الواقع إحدى العلامات التحذيرية لهذه الظاهرة . وأضاف أن الزيادات المتنبأ بها في درجة الحرارة العالمية المتوسطة ستسبب تغييرات أساسية في الانظمة الإيكولوجية الضعيفة مثل الحيد البحري المرجاني . واحتمال حدوث أعاصير استوائية أضخم وأكثر حدة يشير المخاوف من ظهور شبح تعرض كل ما حققته التنمية المضنية في أعوام للتدمير .

٢٨ - وأضاف قائلا إن بربادوس تولي اهتماما له أولوية لعمل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ . وقد دعا مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة للبيئة ، في مقرره SS.II/3B ، الفريق الى اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لضمان المشاركة الفعّالة للبلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة في أعماله في المستقبل . وينبغي أيضا أن تحكم هذه المبادئ عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع الاتفاقية الاطارية المتعلقة بالتغيير المناخي . واختتم كلمته قائلا إن بربادوس تؤيد تماما النتيجة التي توصل إليها المؤتمر الثاني للمناخ العالمي من أنه ينبغي ألا تؤجل الاعمال ذات الصلة بوضع الاتفاقية الإطارية المتعلقة بالتغير المناخي .

٢٩ - السيد بابينفتون (استراليا) : قال إنه على الرغم من أن عدداً كبيراً من الدول الجزرية الصغيرة الواقعة في جنوب المحيط الهادئ لم تسهم إلا قليلا ، أو لم تسهم على الاطلاق ، في زيادة غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي للأرض ، فإن هذه الدول قد تكون من بين أكثر الدول تضررا من جراء الآثار المحتملة لتلك الزيادة . فارتفاع مستوى البحر بالمعدل المتوقع قد يؤدي الى تدمير عدد كبير من مجتمعات الجزر ، وستؤثر التغييرات في تيارات المحيط على إمدادات الاغذية ، وقد تؤدي زيادة تواتر الحوادث المناخية الشديدة الى تقليل عدد الجزر التي يمكن أن يأهلها السكان .

(السيد بابينفتون ، استراليا)

٣٠ - وقال إن حكومته قد قررت مؤخرا ، لمواجهة التغير المناخي ، أن تعتمد هدفا تخطيطيا مؤقتا ، استنادا الى المستويات التي كانت سائدة في عام ١٩٨٨ ، وهو أن تقل بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥ غازات الاحتباس الحراري غير المحكومة ببروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد التي تؤدي الى استنفاد طبقة الأوزون .

٣١ - ومضى قائلا إنه ينبغي أن تتصدى الاتفاقية الاطارية المتعلقة بالتغير المناخي لمشكلة الاحترار العالمي بطريقة فعالة بحيث تصبح النتيجة النهائية هي انشاء آلية دائمة لتنسيق الجهود الرامية لمراقبة التغير المناخي . ولكي تصبح الاتفاقية فعالة ، يجب أن تحظى بتأييد أكبر عدد ممكن من البلدان ، وأن تتصدى لجميع جوانب التغير المناخي ، وأن تضع حدودا بالنسبة لجميع ابتعاثات غازات الاحتباس الحراري التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال ، وأن تتضمن نطاقا واسعا من التدابير الرامية الى ضمان تنفيذها تنفيذا فعالا . وينبغي أن تكون الاتفاقية مرنة بما يكفي لتمكين كل بلد من وضع استراتيجيات مناسبة لحالته ، كما ينبغي أن تتناول الاهتمامات الخاصة للبلدان الجزرية الصغيرة والواطئة والساحلية والقاحلة وشبه القاحلة فضلا عن مشاكل البلدان التي تعتمد اقتصاداتها اعتمادا كبيرا على استخدام الوقود الاحفوري .

٣٢ - وأضاف قائلا إن أي صك له مجال وتعقد الاتفاقية الاطارية المتعلقة بالتغير المناخي سوف يتطلب ترتيبات مؤسسية للتفاوض بشأنه بحيث تكفل هذه الترتيبات الدعم المناسب والكافي . ويمكن أن يتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في توفير هذه الترتيبات . ومن أجل تشجيع تحقق أوسع مشاركة ممكنة في المفاوضات ، ينبغي أن تكون عملية إجراء المفاوضات مفتوحة وأن تتبع نظما داخلية واضحة وأن تعطي لجميع المشتركين فرصة تقديم مساهمة حقيقية .

٣٣ - وذكر أن المجتمع الدولي مسؤول بصورة جماعية عن المحافظة على التنوع البيولوجي في جميع البيئات لصالح أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة . وقال إن استراليا ملتزمة بالانتهاء في وقت مبكر من وضع صك قانوني دولي فعال عن التنوع البيولوجي وتشارك ، لبلوغ هذه الغاية ، في فريق الخبراء العامل المخصص المعني بالتنوع البيولوجي .

٣٤ - وقال انه قد ظهر دليل كاف عن أثر الصيد بالشباك البحرية العائمة الكبيرة يستوجب اهتماما شديدا واتخاذ إجراء فوري ، خاصة وأن اقتصادات عدد من البلدان ترتبط ، في بعض الحالات ، بالادارة الفعالة لموارد مصائد الأسماك الواقعة داخل

(السيد بابينغتون ، استراليا)

مناطقها الاقتصادية الخالصة وبالمحافظة عليها وتعتمد عليهما . وتؤيد استراليا بقوة فرض حظر فوري على الصيد بالشباك البحرية العائمة الكبيرة في جنوب المحيط الهادئ . وأعرب في هذا الصدد عن ترحيب وفده بقرار اليابان بوقف عمليات الصيد بالشباك البحرية العائمة التي تقوم بها في جنوب المحيط الهادئ قبل عام من الموعد المحدد في القرار ٤٤/٢٣٥ وبما أعلنته السلطات التايوانية من أنها ستلتزم بأحكام هذا القرار فيما يتعلق بجنوب المحيط الهادئ .

٣٥ - ومضى قائلا إن هناك ميلا للتقليل من حجم الصيد الجانبي للشدييات وغيرها من الكائنات البحرية في المحيط الهادئ والمحيطات الأخرى . وأضاف أن تدابير الادارة التقليدية لن تحقق إلا القليل بالنسبة لمواجهة هذه المشكلة حيث أن التخفيضات اللازمة لحماية أضعف الأصناف قد تكون كبيرة بما يجعل الطريقة غير اقتصادية . وقال إنه ينبغي ألا يؤدي اتخاذ إجراء في منطقة معينة الى توسيع نطاق استخدام الشباك العائمة في المحيطات الأخرى . وأضاف أن استراليا تشعر بالقلق على وجه الخصوص إزاء إمكانية زيادة الصيد بالشباك العائمة في المحيط الهندي مما سيسهم في زيادة استنفاد موارد أسماك تونا القنبر الموجودة في الجنوب . وأعرب عن قلق وفده إزاء الأنباء التي تشير الى رفع أعلام جديدة على السفن كوسيلة للتغلب بالمراوغة على روح القرار ٤٤/٢٣٥ .

٣٦ - السيد أروسبيدي (بيرو) : قال إن استمرار الخلل الإيكولوجي يتصل مباشرة بأنماط الإنتاج والاستهلاك في البلدان المتقدمة النمو . ومن الواضح ، لذلك ، أن الفرق الأساسي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية فيما يتعلق بالحالة الراهنة للبيئة العالمية ينطوي ، بالضرورة ، على درجة مختلفة من المسؤولية ، وهو ما ينبغي أن ينعكس أيضا في الجهود المبذولة لوقف التدهور في البيئة وعكس اتجاهه في النهاية .

٣٧ - ومضى قائلا إن وفده يعلّق أهمية خاصة على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ومقتنع بشدة بأن القرار ٤٤/٢٣٨ يمثل توافقا متوازنا في الآراء . وأضاف أن هذا القرار قد أكد من جديد ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، أن الدول تملك "الحق السيادي في استغلال مواردها وفقا لسياساتها البيئية" . وهذا يعني أنه ينبغي ألا توضع مبادئ توجيهية في مجال الإجراءات البيئية دون أن تؤخذ في الاعتبار الحالة الخاصة للبلدان النامية أو بدون مشاركتها الفعالة .

(السيد أروسبيدي ، بيرو)

٣٨ - وأضاف قائلا إنه نظرا لأن أي استراتيجية لوقف التدهور البيئي تتطلب إدماج تكنولوجيات جديدة في عمليات الانتاج ، لا سيما في مجال الصناعة ، فإن أحد الجوانب الحرجة للمشكلة تتمثل في تخصيص موارد مالية اضافية ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا على أسس تساهلية وتفضيلية . وينبغي ألا تظل هذه المبادئ في الاتفاقات المبرمة بالفعل فحسب ولكن ينبغي أن تنعكس أيضا في الالتزامات المقبلة . ويعد المقرر ٣٥/١ الذي اعتمدته اللجنة التحضيرية للمؤتمر المعني بالبيئة والتنمية في دورتها الاولى مقررا له أهمية بالغة نظرا لأنه يتضمن العناصر الاساسية التي تنطوي عليها العلاقة بين البيئة والتنمية . وانتشار الفقر وعدم تحقق نمو اقتصادي في معظم البلدان النامية والدين الخارجي والتحويل الصافي السلبي للموارد والمناخ الاقتصادي غير المؤاتي دوليا تسهم جميعها في تدهور البيئة .

٣٩ - وقال إن المؤتمر الثاني للمناخ العالمي قد أقر بأن البلدان تتحمل درجات مختلفة من المسؤولية فيما يتعلق بالاحترار العالمي وآثاره السلبية . وأضاف أن نتائج هذه الظاهرة ستعرض للخطر بقاء الدول الساحلية الواطئة وسائر الدول الجزرية الصغيرة فضلا عن المناطق القاحلة وشبه القاحلة . واختتم كلمته قائلا إنه حتى لو لم تكن هذه التنبؤات دقيقة تماما فإنه ينبغي على المجتمع الدولي أن يعتمد استراتيجيات لمواجهة الحالة بأسرع ما يمكن .

٤٠ - السيد جفلاف (الجزائر) : تكلم باسم الدول الاعضاء في اتحاد المغرب العربي فأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل بوليفيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ . وأضاف أن دول اتحاد المغرب العربي قد اختارت الإدلاء ببيان جماعي نظرا للاهمية التي توليها للعلاقة بين حماية البيئة والتنمية المتناسقة ولأنها مصرّة على أن تبذل كل جهد لضمان نجاح مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . وذكر أن هذه البلدان ترغب ، في النهاية ، في أن تشيد بالتقدم التاريخي الذي تحقق بتكوينها لاتحادها الذي يعد تطورا منطقيا بالنسبة لمنطقتها نظرا لأن الاتحاد يسعى الى أن يجعل البيئة أحد مجالات عمله .

٤١ - وقال إن اللجنة الاقتصادية والمالية التابعة للاتحاد اعتمدت في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٠ خطة لإمدادات مياه الشب واتفقت على مجموعة من التدابير لمكافحة التصحر والجفاف ، وضعها فريق عامل تابع للجنة الامن الغذائي التابعة للاتحاد . واعتمد الفريق العامل مؤخرا عددا من مشاريع التعاون المتعلقة بمكافحة التصحر وإمدادات مياه الشرب والتقييم البيئي ، واتفق على ضرورة عقد مؤتمر لبلدان المنطقة بهدف

(السيد جفلاف ، الجزائر)

تحديد أولويات حماية البيئة . وبالإضافة إلى ذلك ، تمت تسمية يوم ١٧ حزيران/ يونيه يوم البيئة في المغرب وتسمية ٢١ شباط/فبراير يوم التشجير في المغرب ، وسيُحتفل بهما سنويا .

٤٢ - وأكد أن التصحر يعتبر من أشد الاعتداءات المرتكبة ضد بيئة الأرض دمارا . وقد أدى تدهور النظم الايكولوجية الضعيفة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة إلى إلحاق الضرر بأشد المناطق جدبا في العالم وبأفقر شعوبه حالا . وبالرغم من أن التصحر يحدث في أصقاع كثيرة من العالم إلا أن آثاره في افريقيا تعتبر من أشدها حدة - نقص حاد في الأغذية ، جوع متأصل وتدفقات مستمرة من اللاجئين . وتضم افريقيا أيضا ثلاثة أرباع أقل البلدان نموا في العالم وأكبر صحراء في العالم ، وهي الصحراء الكبرى . وأدى عدم هطول أمطار كافية فيما يزيد عن نصف القارة إلى امتداد الصحراء ، حيث تبتلع كل سنة ما يزيد عن ستة ملايين هكتار وتُحوّل ٢١ مليون هكتار أخرى إلى أراض غير منتجة . ولهذا من الملائم أن يحتل موضوع الجفاف والتصحر مكان الصدارة في عمل المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية ، وفي لجنته التحضيرية . وأضاف أن عدم احترام المجتمع الدولي للالتزامات التي تعهد بها إزاء تلك المشكلة ، ولا سيما بالنسبة للموارد المالية ، يمثل المفهوم الضيق القائل إن المشاكل البيئية في بلدان الجنوب لا تهم بلدان الشمال . والواقع أن اختلالات التوازن الايكولوجية لا تكترث بالحدود الوطنية والإقليمية .

٤٣ - وأشار إلى أن بلدان اتحاد المغرب العربي ، في حين أنها مهددة بالتصحر من ناحية الجنوب ، تعاني أيضا من آثار تلوث البحث الأبيض المتوسط من ناحية الشمال . وعلاوة على ذلك ، فهي لا تملك وسيلة للتحكم بهذا التلوث الذي تسببه أنماط من الاستهلاك والإنتاج في البلدان الساحلية المتقدمة النمو . ففي كل عام يُلقى في مياه البحر الأبيض المتوسط ما يزيد عن ٠٠٠ ٦٥٠ طنا من المركبات العضوية (هيدروكربونات) و ٥٥٠ طنا من المبيدات الحشرية . ومما يفاقم الاختلالات الناشئة عن ذلك ، الإفراط في استغلال الموارد البحرية نتيجة لقيام البلدان الساحلية المتقدمة النمو بصيد السمك على نطاق واسع بالشباك البحرية العائمة . وفي ضوء المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع (A/45/663) فإن بلدان اتحاد المغرب العربي لن تؤيد أي مشروع قرار لا يتضمن إشارة للبحر الأبيض المتوسط بوصفه منطقة يجري فيها هذا النوع من صيد السمك . وعلاوة على ذلك ، يجب أن يتضمن أي قرار بشأن هذا الموضوع حظرا صريحا على استخدام هذه التكنولوجيات من قبل البلدان الساحلية المتقدمة النمو في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

(السيد جفلاف ، الجزائر)

٤٤ - وانتقل إلى الحديث عن قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٨ ، فقال إنه جاء نتيجة لحل وسط تم التوصل إليه بعد مفاوضات طويلة وصعبة ، ووفّر إطارا مهتزا يمكن تقويضه بتفسيرات جزئية أو انتقائية لأحكامه . وأضاف أن الدول التي يُتحدث بالنيابة عنها تعتقد أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن التعاون الدولي لإزالة المخلفات المادية للحرب ، المشار إليها في الفقرة السادسة عشرة من ديباجة ذلك القرار ، يشكل جزءا لا يتجزأ من ذلك الإطار . وأعلن أن لغما مضادا للأفراد من مخلفات الفترة الاستعمارية ، انفجر في الجزائر منذ خمسة أيام وقتل ثلاثة أطفال حسبوه خطأ أنه من ألعاب الأطفال . ولهذا يأمل بأن تولي كل من اللجنة التحضيرية والمؤتمر هذا الموضوع الاعتبار الواجب . كما ينبغي لأمانة المؤتمر أن تزود اللجنة التحضيرية بالوسائل الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال في الدورة المقبلة .

٤٥ - واختتم بيانه قائلا إن الطريقة التي تعالج بها اللجنة التحضيرية المسائل المتصلة بنقل التكنولوجيا وتوفير موارد مالية بشروط تساهلية إلى البلدان النامية ، تعتبر من المسائل الحاسمة في إنجاح المؤتمر . ولهذا فإن السعي لإعادة فتح باب المناقشة بشأن هذه المسألة في الدورة الأولى للجنة التحضيرية يعتبر مصدر قلق بالغ لدول اتحاد المغرب العربي . وإن الطريقة الوحيدة لضمان نجاح مؤتمر عام ١٩٩٢ تكمن في الامتثال الصارم للأحكام ذات الصلة من القرار ٤٤/٢٢٨ ، وفي قيام هذه الدول ببذل قصارى جهدها لضمان تحقيق هذا النجاح .

٤٦ - السيد ريفا (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) : قال إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ينبغي أن يسفر عن تعاون أوسع في ميدان حماية البيئة ، استنادا إلى التفكير الجديد في الميدانين السياسي والبيئي ، واحترام مصالح جميع أعضاء المجتمع الدولي . وأضاف أن المهمة الرئيسية للمؤتمر تتمثل في استنباط استراتيجية للبقاء الايكولوجي للجنس البشري وتحديد مجالات الأولوية للتعاون الدولي بهدف حماية البيئة .

٤٧ - وأشار إلى أن اللجنة التحضيرية للمؤتمر قد أحرزت تقدما كبيرا في وضع نهج لتسيير ذلك المحفل البيئي الهام . فقد اعتمدت اللجنة التحضيرية ، في دورتها الأولى ، جميع قراراتها بتوافق الآراء ، وينبغي لها أن تواصل هذه الممارسة في دوراتها المقبلة . وأضاف أن وفده يثني على الدرجة العالية من التعاون بين أنشطة اللجنة التحضيرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي تكبدت أمانته ومديره التنفيذي كثيرا من العناء في إعداد الوثائق الأساسية لعمل اللجنة التحضيرية .

(السيد ريفا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

٤٨ - ودعا المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية إلى أن ينظر في المسائل المتصلة بالأمن البيئي وأثره في الوضع السياسي الدولي ، بالنظر إلى أن المنازعات الدولية الناشئة عن الاهتمامات البيئية باتت تحدث بتواتر متزايد . وقال إنه ينبغي إعادة النظر في جوانب معينة من مسؤولية الدول لضمان الأمن البيئي ، كما يجب وضع مبادئ للدبلوماسية والقواعد القانونية الدولية في مجال حماية البيئة . وينبغي أن يضطلع خبراء دوليون بدراسة للمشاريع الاقتصادية الرئيسية التي يمكن أن تنشأ عنها عواقب إقليمية ومشتركة بين الدول ، وأن يتم إنشاء آلية للتعاون الدولي في مجالات رصد التهديدات البيئية وتقييمها والتنبؤ بها .

٤٩ - ومضى قائلا إن أوروبا يمكن أن تعتبر مثالا لتنظيم التعاون البيئي الدولي على الصعيدين الإقليمي والاقاليمي . وأعرب عن اعتقاده أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، بما عُرف عنها من خبرة غنية في إجراء البحوث والاضطلاع بالمشاريع في ميدان البيئة ، تعتبر محفلا موثوقا لقيام مثل هذا التعاون . وأكد على أن مؤتمر بيرجن الذي عقدته حكومة النرويج بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا في أيار/مايو ١٩٩٠ قدم مساهمة هامة في الاعمال التحضيرية لمؤتمر عام ١٩٩٢ ودعا الاختصاصيين إلى أن يدرسوا عن كثب الوثائق التي اعتمدها مؤتمر بيرجن .

٥٠ - وقال إن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٠/٥٠ المتعلق بالتعاون الدولي لمعالجة الآثار الناجمة عن حادثة تشيرنوبيل والتخفيف من آثارها ، يعتبر أحد الأمثلة على التنفيذ العملي للنداء الذي وجهه مؤتمر بيرجن للحكومات والمنظمات الدولية لتقديم المساعدة اللازمة للتغلب على نتائج الحوادث الصناعية التي تترتب عليها عواقب عابرة للحدود . وأعرب عن أمل وفده في أن تعتمد الجمعية العامة ، بتوافق الآراء ، مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع ، الذي اشتركت في إعداده وفود جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية والاتحاد السوفياتي .

٥١ - وأكد على ضرورة عقد المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية على مستوى رؤساء الدول والحكومات بالنظر إلى أن المشاركة السياسية الرفيعة المستوى تؤثر تأثيرا كبيرا على محتوى القرارات التي سيعتمدها المؤتمر . وأضاف أنه ينبغي أن تشترك أيضا في أعمال المؤتمر المنظمات غير الحكومية ، بما فيها المنظمات التجارية ومنظمات الشباب والمنظمات العلمية والاجتماعية والبيئية . وينبغي أن تكون محصلة المؤتمر

(السيد ريفا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

التوقيع على صك قانوني دولي ملزم يتضمن مبادئ وقواعد أساسية لسلوك الدول في المجال البيئي ، فضلا عن برنامج للاضطلاع بإجراءات عملية متضافرة .

٥٢ - ومضى قائلا إن تقرير الامين العام المتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ القرار ٤٤/٢٠٧ (A/45/696) هو دليل على الجهود التي يبذلها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ من أجل إعداد اتفاقية إطارية متعلقة بتغير المناخ . وأضاف أنه ينبغي الاضطلاع بهذا العمل بالتعاون الوثيق مع المنظمة العالمية للارصاد الجوية ومع برنامج الامم المتحدة للبيئة . ويتضمن التقرير التقييمي الاول الذي وضعه الفريق الحكومي الدولي ثروة من الحقائق والمواد التحليلية ويمكن أن يوفر مساعدة كبيرة في مجال وضع سياسات وطنية للاستجابة لتغير المناخ ، ومنع زيادته .

٥٣ - وأعلن أن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد تأييدا كاملا توصيات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ ، ويتفق تماما مع الفريق العامل بأنه ينبغي أن تكون الاتفاقية الإطارية جاهزة وقت انعقاد المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية في حزيران/يونيه ١٩٩٢ .

٥٤ - السيد تانلاي (تركيا) : قال إن حياة الاجيال المقبلة على هذه الارض يمكن أن تتعرض للخطر ما لم تتخذ البشرية على الفور الخطوات المناسبة لحماية البيئة . وبات يظهر بصورة متزايدة أشكال شتى من التدهور البيئي التي تتطلب حلولا مختلفة ، ولكن متكاملة ومنسقة ، ولن يكون هناك تنمية قابلة للإدامة الطويلة الاجل ما لم تتخذ تدابير لحفظ البيئة تدعو إلى الارتياح . وتبعا لذلك ، يجب أن تكون التنمية المطردة والسليمة بيئيا أحد الاهداف الرئيسية للاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة .

٥٥ - وأردف قائلا إنه لا يمكن التقليل من أهمية مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وبالعملية التحضيرية الخاصة به . وإن المؤتمر يأتي في وقت ما تزال تُثار فيه مسائل بيئية جديدة ، وتستدعي فيه المشاكل القائمة اتخاذ إجراء أكثر تضافرا استنادا إلى روح التضحية والمسؤولية الجماعية . وينبغي أن يتفق المؤتمر على تدابير محددة لحماية البيئة وتصحيح الضرر الذي حدث بالفعل ، مع القيام في الوقت نفسه باستيعاب الحالة الخاصة للبلدان النامية .

٥٦ - وأكد على أهمية عقد اتفاقية فورية للمناخ العالمي لضبط ظاهرة الاحترار العالمي ، واستنفاد طبقة الاوزون والتصحر وغير ذلك من الظواهر . ورحب بالنتائج

(السيد تانلاي ، تركيا)

التي توصل إليها المؤتمر الثاني للمناخ العالمي الذي وضع مشروع مبادئ توجيهية للاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ . ورحب أيضا بالإعلان الوزاري لذلك المؤتمر الذي دعا إلى البدء بالمفاوضات في شباط/فبراير ١٩٩١ . وأعرب عن أمله بأن تكون الاتفاقية جاهزة للتوقيع عليها وقت انعقاد المؤتمر في عام ١٩٩٢ . وأيد أيضا توصيات الفريق العامل المخصص لممثلي الحكومات ، الواردة في الوثيقة A/45/696 .

٥٧ - واسترسل قائلا إن الاعمال التحضيرية الإقليمية للمؤتمر تعتبر هامة أيضا لمنع حدوث مزيد من التدهور البيئي . وأوضح أن الاجتماعات العديدة التي انعقدت خلال العام الماضي أكدت على أهمية التعاون الدولي والمسؤولية الجماعية في حماية البيئة . ومع ذلك يتعين على البلدان الصناعية التي تستأثر ب ٧٠ في المائة من الاستهلاك العالمي للطاقة أن تتحمل مسؤولية خاصة لمنع الضرر البيئي أو الحد منه ومساعدة البلدان النامية على تحقيق تنمية قابلة للإدامة وسليمة بيئيا . واختتم بيانه قائلا إن الاعمال التحضيرية للمؤتمر المتعلقة بنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا إلى البلدان النامية وتوفير موارد مالية إضافية وجديدة لتمكينها من الاشتراك على نحو أكثر فعالية في الجهود العالمية لحماية البيئة ، هي أعمال تتسم بأهمية بالغة ، وتستدعي اتباع نهج عالمي .

٥٨ - السيد بيبولسونغرام (تايلند) : قال إن تجربة بلده مع المشاكل البيئية ، يمكن على الأرجح أن تستفيد منها البلدان الاخرى . فخلال السبعينات والنصف الاول من الثمانينات كان الاهتمام بالاحتياجات الإنمائية عظيما لدرجة أدت إلى إيلاء التدهور السريع في البيئة في تايلند قدرا قليلا من الاهتمام . وبيّن أن تزايد التصنيع والتمدن قد أسفر عن تلويث الهواء والماء ، وأن الاستنفاد السريع للغابات الطبيعية أدى إلى حتّ التربة إلى حدّ خطير ، مما تسبب في حدوث انهيارات وطوفانات محلية في مناطق كثيرة ، وأحدث احترارا عاما في المناخ .

٥٩ - وذكر أن من حسن حظ تايلند أنها أدركت المشكلة في وقت مبكر واتخذت الخطوات اللازمة للتغلب عليها . فقد تم منذ خمسة عشر عاما ، إنشاء مجلس وطني للبيئة للاضطلاع ببرامج لحفظ البيئة . وكشّفت الحكومة مؤخرا من جهودها في هذا الصدد : فشنّت حملة إعلامية كبيرة لإرهاب وعي الجمهور بالمشاكل البيئية ، وأعدت وزارة التعليم استراتيجية لإدماج الاهتمامات البيئية في المناهج الدراسية على جميع صعد التعليم . واعترفت تايلند أيضا بضرورة إدماج الاهتمامات البيئية في السياسة الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية ، وتولت كل محافظة من المحافظات مسؤولية إعداد خطة

(السيد بيبولسونغرام ، تايلند)

لإدارة الموارد والبيئة ، يمكن إدماجها في الخطة للبلد ككل . ويُقصد بهذا المسعى إلغاء المركزية عن عملية صنع القرار وتنشيط المسؤولية والمشاركة العامة .

٦٠ - وأعلن أن الخطة الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية السابعة في تايلند وضعت أهدافا محددة لتحسين نوعية الحياة والبيئة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية في البلد . وأضاف أنه فُرض حظر على منح امتيازات قطع الاشجار ، واتخذت الحكومة والقطاع الخاص تدابير مكثفة لإعادة التشجير . وازدادت الاموال المخصصة لتشييد منشآت لمعالجة مياه الفضلات ، ويُنظر في إمكانية جعل استخدام البترول الخالي من الرصاص إلزاميا ، كما تم تشديد العقوبات المفروضة بموجب قوانين منع التلوث .

٦١ - وأعلن أن تايلند استضافت مؤخرا مؤتمرا وزاريا بشأن البيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ وأصبحت طرفا في العديد من الصكوك الدولية المتعلقة بالبيئة . وقال إن ملك وملكة تايلند جعلا من أنفسهما مثلا يحتذى في مجال إدراك أهمية المسائل البيئية ، وذلك ببدئهما باستبدال المحاصيل ، وإعادة التشجير ، وإنشاء المستجمعات المائية ووضع مشاريع لحفظ الحيوانات البرية .

٦٢ - وقال إنه يلزم ، مع اقتراب التسعينيات ، اتباع نهج أكثر اتساقا لمعالجة مشاكل البيئة . وفي حين أن المجتمع الدولي اتفق من حيث المبدأ على ضرورة اتخاذ تدابير محددة للتغلب على التدهور البيئي ، فإنه لم تتخذ حتى الآن إجراءات محددة في هذا الصدد : فعلى سبيل المثال ، أخفقت الوفود في المؤتمر الثاني للمناخ العالمي في الاتفاق على أهداف للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون . وأوضح أن الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر يعتبر تعبيرا عن نوايا سامية ولكنه يفتقر إلى أهداف محددة للعمل .

٦٣ - وأردف قائلا إن كل بلد من البلدان يمتلك مستوى متباينا من الموارد التي يمكن أن يكرسها لحماية البيئة . وفي حين أن البلدان النامية قادرة على استخدام الأموال والخبرات التقنية الموجودة لديها دون أن تترتب على ذلك عواقب اقتصادية كلية خطيرة ، فإنها تعاني من أعباء الفقر ، وزيادة السكان ، وعدم كفاية الهياكل الأساسية القائمة لديها وضرورة توزيع موارد محدودة على مجالات كثيرة . ولهذا يجب على جميع البلدان أن تساعد بعضها بعضا تبعا لإمكانياتها . كما يجب إزالة العوائق التي تقف في طريق تحقيق تنمية قابلة للإدامة وسليمة بيئيا . وينبغي إيلاء محنة البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا اهتماما خاصا . وبالنظر إلى أهمية

(السيد بيبولسونغرام ، تايلند)

التنمية القابلة للإدامة ، ينبغي للسياسات والخطط البيئية الوطنية أن تسعى إلى إيجاد توازن بين الأهداف الإنمائية والبيئية .

٦٤ - وأعلن أن وفده يتطلع إلى انعقاد المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية الذي ينبغي أن يتمخض عن استراتيجية تؤدي إلى صياغة سياسات بيئية عالمية . وقال إنه يجب أن تقدم مقترحات لمنع زيادة التدهور في البيئة وتصحيح الضرر الحاصل ، وأن من المهم أن يعالج فيه مسائل صعبة مثل ضرورة توفير موارد إضافية للبلدان النامية ، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا على أساس تفضيلي ، وتقاسم الخبرات في مجالات إدارة الموارد وبناء المؤسسات . كما يجب أن يناقش المؤتمر وضع جداول زمنية ، وترتيبات للتعاون ، وتحديد المسؤولية عن برنامج عمل ينبغي الاستمرار فيه بُعَيد عام ١٩٩٢ . وأعرب ، في ختام بيانه ، عن اعتقاده بأن النتائج التي انتهت إليها الدورة الموضوعية الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر تعتبر مشجعة بالرغم من أن أهداف المؤتمر لم تحدد بعد .

٦٥ - وأشارت الى أن تايلند اشتركت بنشاط في الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والهيئات التقنية الاخرى المعنية بالبحوث في مجال تغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر . وأن حكومة تايلند تقوم الآن باستعراض تقرير التقييم الاول الذي أعده الفريق بغرض استحداث استراتيجيات مناسبة تستجيب لتوصيات الفريق على المستوى الوطني . وإن من الواجب على البلدان الصناعية المسؤولة الى حد بعيد عن تراكم الغازات المسببة لارتفاع حرارة الجو ، أن تحاول الحد من استمرار انبعاث الغازات ، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا الى البلدان النامية بشروط تفضيلية أو تساهلية . وينبغي أن يراعى في المفاوضات التوازن السليم بين الشواغل الاقتصادية والبيئية . وربما كان تقسيم العمل الى مراحل من أكثر الاستراتيجيات فعالية للتفاوض بشأن اتفاقية اطارية عن تغير المناخ ، وما يتعلق بها من بروتوكولات بشأن أمور منها ثاني أكسيد الكربون والغابات . وأشار الى أن وفده سيعطي المزيد من التفاصيل بشأن الاستراتيجية المقترحة في دورة التفاوض التي ستعقد في شباط/فبراير ١٩٩١ وفي الدورة الموضوعية الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر البيئة والتنمية .

٦٦ - السيد غودان (منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)) : أكد على دور المجتمع العلمي في صنع القرارات على الصعيد الوطني فيما يتعلق بمسائل المناخ . وأشار الى أن اليونسكو واللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لها ساهمتا مساهمة كبيرة في برنامج المناخ العالمي من خلال تقييماتهما لما للمحيطات

(السيد غودان)

من دور رئيسي في التحكم بنظام المناخ العالمي وتغير المناخ ، ودور دورة المياه العالمية في المناخ وأثر تغير المناخ في موارد المياه العذبة . وتقوم اليونسكو أيضا باستكشاف تقابل الارض والغلاف الجوي وأثر تغير المناخ في النظم الايكولوجية الارضية ، وتغيرات المناخ في الماضي وعلاقتها بالعمليات الجيولوجية ، والصلة بين الطاقة والمناخ ، وممن اشترك مع اليونسكو في هذه المبادرات المنظمة البحرية العالمية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، والمجلس الدولي للاتحادات العلمية والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ . وقال إن دور المحيط في نظام المناخ مماثل لدور الغلاف الجوي . فاختزان الحرارة وانتقالها عن طريق المحيطات يقابلهما اختزان الحرارة وانتقالها بواسطة الغلاف الجوي ، كذلك فإن المحيط يمتص ويطلق ثاني أكسيد الكربون ، وهو مصدر كبير لبخار الماء ، وهو أحد الغازات الهامة المسببة لارتفاع حرارة الجو . إن تأثير ارتفاع درجات الحرارة ومناسيب المياه في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة ينعكس أيضا في المناخ . وتقوم اليونسكو ، من خلال اللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية ، بدراسة جميع جوانب تأثير المحيطات في تغير المناخ .

٦٧ - وأضاف قائلا إن اللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية ، تقوم بالاشتراك مع المنظمة البحرية العالمية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، بوضع نظام مطلوب على سبيل الاستعجال لمراقبة المحيطات يمكن أن يوفر بيانات كافية لنماذج التنبؤات المناخية . ولهذا الغرض ، قامت اللجنة بإنشاء فريق خبراء سوف يتم استعراض تقريره عن حالة العناصر الموجودة لنظام مراقبة المحيطات ومشروع الاستراتيجية في ضوء نتائج مؤتمر المناخ العالمي الثاني . وقد قامت اللجنة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة والمنظمة البحرية العالمية بوضع بارامترات وعمليات مراقبة لاكتشاف وتقييم تغير المناخ وأثره على المناطق الساحلية . وسيجري استعراض المشروع في اجتماع يعقد في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ وسيجري وضع خطط لمشروع تجريبي .

٦٨ - واستطرد قائلا إن الدورة الهيدرولوجية ، وهي وسيلة رئيسية من وسائل انتقال الطاقة والاجسام بين اليابسة والمحيطات والغلاف الجوي ، هي مجال آخر يجتذب اهتمام اليونسكو . ويقوم البرنامج الهيدرولوجي الدولي التابع لليونسكو بسبر بعض الجوانب الغامضة المتصلة بالدورة الهيدرولوجية ، بما في ذلك النتائج الهيدرولوجية للانهار الجليدية والكتل الجليدية القطبية وارتفاع منسوب مياه البحر في الطبقات الصخرية المائية ومصبات الانهار . ويدرس برنامج الإنسان والغلاف الحيوي التابع لليونسكو استجابات النبات والحيوان لارتفاع حرارة الجو على الصعيد العالمي .

(السيد غودان)

٦٩ - وأشار الى أن من المؤسف أن المتخصصين من البلدان النامية لم يشتركوا بما فيه الكفاية في أعمال الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ واقتصر الاشتراك في برنامج المناخ العالمي على عدد قليل من البلدان ممن لها قدرات علمية متطورة . إن اليونسكو واللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية على استعداد لمساعدة اللجنة الثانية على مواجهة مسائل التدريب وبناء القدرات المؤسسية في البلدان النامية . واذ تدرك اليونسكو أهمية الإعلام ، وعلى وجه الخصوص ، توفير المعلومات العلمية والتقنية لصانعي القرارات ، فقد قامت بإدخال مسائل المناخ في برامجها التعليمية في جميع المراحل .

٧٠ - السيدة فرتيش (لختنشتاين) : قالت إن التعاون الدولي ضروري الآن أكثر منه في أي وقت مضى لمكافحة المخاطر العديدة التي تتهدد البيئة ، بما في ذلك تلوث الغلاف الجوي ، واحتمال تغير المناخ وتدهور الموارد . والتعاون بين البلدان الصناعية والنامية مهم بوجه خاص ، والحماية البيئية المتكاملة بشكل عام أساسية بالنسبة لبلد صغير مثل لختنشتاين التي نشطت كثيرا في مجال السياسة الايكولوجية لسنوات عديدة . وقد ركزت في المقام الاول على السياسات المتعلقة بحماية المياه ، وحماية الهواء وادارة معالجة النفايات وحماية التربة . كذلك أولت لختنشتاين حماية الحياة النباتية والحيوانية والمناطق الإحيائية أهمية كبرى . وهي تبذل حاليا جهودا استثنائية لإصلاح المناطق الإحيائية التي تردت وإنشاء شبكات من المناطق الإحيائية وتنشيط الانهار والجداول والمحافظة على مواقع خاصة .

٧١ - وأضافت قائلة إن السياسة الايكولوجية في ليختنشتاين تستند الى مبدأ "القائم بالتاويث هو الذي يدفع" ، وعلى مبدأ الحيطة ومبدأ التعاون . وبما أنها مقتنعة بأن الدول الصغيرة أيضا تتحمل مسؤولية مواجهة التحديات العالمية ، فهي طرف في جميع الاتفاقات الدولية الرئيسية المتعلقة بالبيئة . وفي هذا الصدد ، فإنها توالي أهمية خاصة لمؤتمر عام ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية وهي على استعداد للاشتراك في وضع اتفاقية اطارية بشأن تغير المناخ وما يتصل بها عن بروتوكولات .

٧٢ - السيد والي (بوركينا فاصو) : قال إن اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل السوداني تشكل اطارا لسياسة بوركينا فاصو فيما يتعلق بمكافحة التصحر .

(السيد والي ، بوركينا فاسو)

٧٣ - وأشار الى أن الحكومة حققت نتائج مشجعة من خلال ايجاد وعي بالمسائل البيئية بين السكان ، وبوجه خاص بين النساء . وتقدم المنظمات غير الحكومية مساعدات في هذه الجهود لمكافحة الإسراف في قطع الاخشاب ، ومراقبة الحيوانات السائبة ، وحرائق الغابات . وقد اعترف المجتمع الدولي بحركة "نعام" في بوركينا فاسو لمساهمتها في حماية البيئة . بل لقد منحت جائزة النشاط الحق لمؤسس الحركة ، الدكتور أويدراغو لمناصرته الحقوق البيئية وحقوق الإنسان .

٧٤ - ومضى قائلا إن البلدان النامية على ثقة من أنها يجب ألاّ تتضرر من تطبيق تدابير الحماية البيئية . وقد أكد وفده ، في اطار البند ٨٣ من جدول الاعمال فيما يتعلق بالتعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية ، على العلاقة بين الفقر والبيئة ، وهي علاقة ينبغي أن تظل مسألة ذات أولوية فيما يتخذه المجتمع الدولي من اجراءات .

٧٥ - واستطرد قائلا إن ما برز من استجابات في الدورة الموضوعية للجنة التحضيرية للمؤتمر المعني بالبيئة والتنمية يدعو الى التفاؤل . لقد تم التسليم بمبدأ "القائم بالتلويث هو الذي يدفع" واتفق بشكل عام على أن التلوث ينبعث بشكل رئيسي من الشمال الصناعي . فيتوجّب على بلدان الشمال ، علاوة على تقديمها المساعدات المالية للبلدان النامية ، أن تكفل نقل التكنولوجيات غير الملوثة التي يمكن تكييفها بسهولة ، الى البلدان النامية . وبإمكان الامم المتحدة أيضا أن تضطلع بدور هام في عملية الانتقال الى مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . وأعرب عن أمل البلدان النامية في أن يقدم لها المجتمع الدولي المساعدة في تحديد المشاريع المناسبة ، لا سيما في مجال الزراعة وتربية الماشية من أجل المحافظة على موارد اليابسة (التربة والمياه وغيرها) .

٧٦ - ومضى قائلا إنه يجب توفير موارد اضافية لكفالة تنفيذ القرارات التي ستتخذ في مؤتمر عام ١٩٩٢ الهام في البرازيل . ويجب على البلدان النامية ، وبوجه خاص أقل البلدان نموا ، أن تشترك في دورات اللجنة التحضيرية للمؤتمر . وعلى كل بلد من هذه البلدان أن يعين ممثلين اثنين على الاقل للدورات التحضيرية . وأشار في الاخير الى أن مؤتمر عام ١٩٩٢ يتعلق بالبيئة والتنمية على حد سواء ولكن يجب ألاّ تطغى قضية البيئة ، التي حظيت بقدر أكبر من الدعاية ، على موضوع التنمية .

٧٧ - تولى السيد أمزيان (المغرب) ، نائب الرئيس ، رئاسة الجلسة .

٧٨ - السيدة كاري (جزر البهاما) : أشادت بنتيجة الدورة الموضوعية الاولى للجنة التحضيرية لمؤتمر عام ١٩٩٢ وأعربت عن أملها في أن تؤيد الجمعية العامة توصيات اللجنة . وأعربت كذلك عن تأييدها للاهداف التي وضعها الامين العام للمؤتمر . وأشارت الى أن التمثيل العادل للمنظمات غير الحكومية من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية سيكفل وجود توازن في التركيز على البيئة والتنمية . وينبغي أيضا تشجيع المنظمات العلمية وغيرها على المشاركة . إن تحقيق أهداف المؤتمر سيتطلب دعم منظومة الامم المتحدة بكاملها وجميع الدول الاعضاء ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو التي تقع على عاتقها مسؤولية أساسية لمساعدة البلدان النامية فيما يتعلق بالمسائل البيئية .

٧٩ - ومضت قائلة إن التدابير التي اتخذت لتسهيل اشتراك البلدان النامية في العملية التحضيرية جديرة بالثناء . وبما أن المساهمات في صندوق التبرعات ليست كافية حتى الآن لتنفيذ برنامج العمل ، فإن جميع الدول القادرة على توفير موارد مدعوة للقيام بذلك .

٨٠ - واستطردت قائلة إن ارتفاع مستويات التلوث وتدهور النظم الايكولوجية الساحلية تهدد ما في المحيطات والبحار من قدرات على دعم الحياة وتقوض دورها في السلسلة الغذائية . وأعربت عن رغبة وفدها في تشجيع التعاون الدولي من أجل مكافحة التلوث البحري ، وإدارة البيئية للمحيطات والبحار . فيجب على الحكومات أن تُدخل سياسات تهدف الى منع الممارسات التي تضر بالنظم البيئية البحرية ، وبالتنمية السليمة بيئيا للمناطق الداخلية . وينبغي أن تتصدى هذه السياسات لصبب الصناعات ومجاريها وعمليات التخلص من الفضلات والنفايات التشغيلية الخطرة من السفن ؛ والنفط المنساب من حاملات النفط . وأعلنت أن وفدها يشيد بأعمال المنظمة البحرية العالمية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة في هذا الصدد .

٨١ - وأضافت قائلة إن البلدان النامية تشعر بقلق عميق بسبب النفايات الخطرة ، بما تصدير هذه النفايات دون أن يصحب ذلك في نفس الوقت نقل للقدرة الادارية اللازمة لمعالجتها . فمن الضروري اتخاذ تدابير تقنية وتنظيمية في البلدان المصدرة الى أن يأتي وقت تصبح فيه عمليات الانتاج والتخزين أقل خطرا . فلم يتمكن سوى عدد قليل من البلدان النامية من وضع نظام لمعالجة النفايات الخطرة ، وذلك نظرا للافتقار الى وجود أنظمة ، وأيد عاملة مدربة ومرافق كفيلة بمعالجة النفايات والتخلص منها . وبإمكان هذه البلدان أن تستفيد كثيرا من تكشيف تبادل المعلومات في

(السيدة كاري ، جزر البهاما)

هذا المجال مع التركيز بوجه خاص على تقليل النفايات الى أدنى حد وإعادة تدويرها واستعمالها . وأعربت عن سرورها اذ تعلن أن المؤتمر الوزاري لأمريكا اللاتينية المعقود في ترينيداد وتوباغو في آب/أغسطس والذي اعتمدت فيه خطة عمل لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد خرج بنتائج موفقة .

٨٢ - واستطردت قائلة إنه يتوجّب تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان ، على الصعيدين الاقليمي والعالمي ، حتى يتسنى للبلدان النامية الحصول على التكنولوجيا والخبرة اللازمة لجمع البيانات البيئية وتفسيرها . ويجب على الحكومات أيضا أن تثقف مواطنيها - المنتجين والمستهلكين على السواء - فيما يتعلق بأثر أنشطتهم على البيئة . ويقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو مسؤولية استنباط تقنيات انتاج أقل خطرا .

٨٣ - وأعربت عن ترحيب وفدها بالنتائج الموفقة لمؤتمر المناخ العالمي الثاني ، اذ أنه على قناعة بأن تغير المناخ لا مفر منه وأن هناك حاجة ماسة الى اتخاذ اجراءات محققة . وأعربت عن أمل الوفد في أن تؤيد الجمعية العامة توصيات اجتماع جنيف التحضيري بشأن الترتيبات التنظيمية للمفاوضات . إن ما تمثله الحماية البيئية من تحد ، في عصر يتعاظم فيه الانفتاح على العالم ، يوفر فرصة لم يسبق لها مثيل لتحقيق مزيد من الترابط والتعاون الدولي . وبهذه الروح ، يولي وفدها أهمية كبيرة لعقد مؤتمر عام ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية وسيبذل كل جهد لتنفيذ توصيات القرار ٢٣٨/٤٤ .

٨٤ - استأنف السيد باباداتوس (اليونان) رئاسة الجلسة .

٨٥ - السيد ديفينباوخ (الاتحاد العالمي اللوثري) : تكلم باسم مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وأعرب عن تقديره للفرصة التي أعطيت له لمخاطبة اللجنة . وأشار الى أن مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي يولي أهمية خاصة لمؤتمر عام ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية ، ونظرا لما يقوم به من أنشطة خاصة به في هذين الميدانين ، فإنه يعي جيدا الطابع المزدوج للمؤتمر المعني بالبيئة والتنمية . وأشار الى المقرر ١/١ الذي أصدرته اللجنة التحضيرية فيما يتعلق بدور المنظمات غير الحكومية في العملية التحضيرية للمؤتمر المعني بالبيئة والتنمية (A/45/46) ، وأعرب عن الأمل في أن يكون اشتراك المنظمات غير الحكومية العالمية والاقليمية

(السيد ديفينباوخ)

والوطنية على أوسع نطاق ممكن ليشمل التنظيمات الشعبية والهيئات العلمية والاكاديمية والنقابات التقنية والمهنية .

٨٦ - وأعرب عن ترحيب مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بطلب الجمعية العامة الموجه ، في القرار ٤٤/٢٣٨ ، الى هذه المنظمات للمساهمة في المؤتمر ، وكذلك باعتراف اللجنة التحضيرية ، في مقررها ١/١ ، باهمية مشاركة المنظمات غير الحكومية في العملية التحضيرية .

٨٧ - وأشار الى الفقرتين ٤ و ٦ من المقرر قائلا إن المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ترى أن عبارة المنظمات غير الحكومية ذات الصلة تعني كلا من المنظمات ذات المركز الاستشاري والمنظمات غير الحكومية المهتمة بالمسائل التي سيعالجها المؤتمر .

٨٨ - وأشار الى الفقرتين ٣ و ٤ من المقرر قائلا إن ما تتسم به مشاركة المنظمات غير الحكومية من تعقيد في جميع أنحاء العالم يجعل مفهوم القطاعات أو الدوائر الانتخابية أمرا غير ملائم . فإذا كان ترابط مسائل مثل البيئة والتنمية وحقوق الإنسان وانتشارها الجغرافي الواسع النطاق يعني شيئا ، فإنما يعني أن هذه المسائل هي مصدر القوة الرئيسية لهذه المنظمات . وفي الماضي ، خصصت صفحات غلاف في منشورات الأمم المتحدة الرسمية لبيانات مكتوبة مقدمة من هذه المنظمات . وسيكون من المفيد اذا خصصت أمانة المؤتمر ، وبنفس الروح ، رقما مرجعيا وشائقيا لهذه المنظمات .

٨٩ - وأعرب عن الأمل في أن يكون لجميع المنظمات ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات التي تتعاون مع الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، يد في صياغة مبادئ توجيهية للمؤتمر . وسيكون من المفيد استشارة الفروع ذات الصلة بهذه المنظمات في مشروع النظام الداخلي الموحد لمؤتمرات الأمم المتحدة (A/38/298) . وأعرب ، في الختام عن ترحيب مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باقتراح اللجنة التحضيرية الداعي الى استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية لتمكين ممثلي المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية من الاشتراك في العملية التحضيرية .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠